مجموعة السبع تبحث «منع روسيا» من الاستفادة من ارتفاع البترول

تحذيرات من تحول الصراع في أوكرانيا إلى حرب نووية مدمرة

زعماء مجموعة السبع

سيدة أوكرانية تسير بجانب مبنى مهدم جراء الحرب

«وكالات» : قال وزراء خارجية دول مجموعة السبع أمس الثلاثاء إن المجموعة تدرس جميع الخيارات الممكنة لمنع روسيا من الاستفادة من ارتفاع أسعار الطاقة بما يشمل منع نقل النفط الروسي ما لم يتم شراؤه بسعر محدد أو أقل من ذلك.

وأضاف الوزراء في بيان أصدرته بريطانيا أنهم يدرسون «فرض حظر شامل على جميع الخدمات التي تمكن من نقل النفط الخام الروسي بحرا والمنتجات البترولية على مستوى العالم، ما لم يتم شراء النفط بسعر يتم الاتفاق عليه بالتشاور مع الشركاء الدوليين أو بأقل منه».

وجاء في البيان «عند النظر في هذا الخيار وخيارات أخرى، سنبحث أيضا آليات التخفيف إلى جانب تدابيرنا التقييدية لضمان أن تحتفظ الدول الأكثر تأثرا بإمكانية الوصول إلى أسواق الطاقة بما في ذلك من روسيا».

وتضم مجموعة الدول السبع الكبرى الاقتصادات المتقدمة الثرية وهي كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وبريطانيا والولايات المتحدة.

وتسارع الدول الأعضاء إلى إيجاد طرق لسد النقص في الطاقة والتصدي لارتفاع الأسعار مع الالتزام بتعهداتها المناخية، وسط مواجهة مع روسيا بعد غزو أوكرانيا.

وقال الوزراء في البيان «بينما نتخلص تدريجيا من الطاقة الروسية من أسواقنا المحلية، سنسعى إلى تطوير حلول تحد من الإيرادات الروسية من الهيدروكربونات، وتدعم الاستقرار في أسواق الطاقة العالمية، وتقلل الآثار الاقتصادية السلبية، خاصة على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل».

من ناحية أخرى توشك الحرب في أوكرانيا على الدخول في منعطف أشد خطورة مع ارتفاع مستوى التهديدات النووية منذ بدء الصراع في فبراير الماضي. ولتعزيز جبهة أوكرانيا، أعلنت ألمانيا والولايات المتحدة عن دعم جديد يزيد من صلابة الجيش الأوكراني وصموده، بينما حذرت بولندا من تزايد خطر روسيا على دول البلطيق ووسط أوروبا.

وقال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس الإثنين، إن العالم على بعد «خطوة واحدة غير محسوبة من الإبادة النووية»، محذراً من مخاطر التصعيد في أوكرانيا.

وفي مستهل مؤتمر للدول الـ191 الموقعة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قال غوتيريس، «حالفنا الحظ بشكل استثنائي حتى الآن. لكن الحظ ليس استراتيجية، ولا يقي من التوترات الجيوسياسية التي تتفاقم إلى حد النزاع النووي».

ويتشارك القلق مع غوتيريش رئيس هذا المؤتمر الأرجنتيني غوستافو زلاوفينين الذي اعتبر أن «التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية ...عاد إلى المستوى الذي كان عليه خلال الحرب الباردة».

ومع تفاقم المخاوف من تصعيد نووي، جددت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا الإثنين، التأكيد على هذا التعهد في إعلان مشترك، مكررة أن «الحرب النووية لا يمكن كسبها ولا ينبغي خوضها أبدا».

من جهة أخرى وانتقدت القوى النووية الثلاث «الحرب العدوانية غير المشروعة وغير المبررة التي تشنها روسيا على أوكرانيا»، داعية موسكو إلى احترام التزاماتها الدولية و»وضع حد لخطابها النووي وسلوكها غير المسؤولين والخطيرين».

بدورها، وجهت وزيرة الخارجية الألمانية انالينا بيربوك انتقاد شديد في الأمم المتحدة للتهديدات النووية من جانب روسيا.

وخلال مؤتمر الأمم المتحدة لمراجعة معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، قالت السياسية المنتمية إلى حزب الخضر، في نيويورك أمس الإثنين، إن روسيا استخدمت مراراً «خطاباً نووياً طائشاً» عرضت به جهود الـ50 عاماً الأخيرة من أجل الحد من الأسلحة النووية، للخطر.

ورداً على تلك الاتهامات، قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في رسالة نشرها الكرملين، إن بلاده التي أعلنت

جندي روسي بجوار محطة زابوريجيا للطاقة النووية

قبيل شنها الهجوم على أوكرانيا في 24 فبراير ، وضع قواتها النووية في حالة تأهب، تبقى وفية لـ»نص وروح» المعاهدة. وأكد أنه لا يمكن أن يكون هناك «رابحون» في حرب نووية لا ينبغي «إطلاق العنان لها أبداً».

واعتبر الخبراء، أن كلمات بوتين للمنتدى الذي ينصب على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تهدف إلى توجيه رسالة مطمئنة وتصوير روسيا على أنها قوة نووية مسؤولة.

ويتناقض هذا مع تصريحات سابقة للرئيس الروسي وغيره من السياسيين الروس التي فسرت في الغرب على أنها تشمل تهديدات باستخدام أسلحة نووية.

وفي خطاب ألقاه في 24 فبراير مع شنه الغزو على أوكرانيا، أشار بوتين بوضوح إلى الترسانة النووية التي تملكها بلاده وحذر القوى الخارجية من أن أي محاولة للتدخل «ستؤدي إلى عواقب لم تواجهوها من قبل في تاريخكم».

وبعد أيام، أمر بوضع القوات النووية الروسية في حالة تأهب قصوى.

ورغم الدعوات الدولية لخفض التصعيد في أوكرانيا، إلا أن أسلحة غربية جديدة شقت طريقها إلى البلد. وسارعت ألمانيا لتزويد كييف بأسلحة نوعية جديدة، وأفادت الحكومة الأوكرانية مساء الإثنين، بوصول قاذفات الصواريخ المتعددة «مارس 2» من ألمانيا.

وتأتي هذه الدفعة من المساعدات العسكرية، بعد أسبوع من إعلان وزيرة الدفاع الألمانية كريستينه لامبرشت عن توريد ثلاث قاذفات صواريخ، ودبابات دفاع جوي طراز جيبارد، وأنظمة مدفعية طراز هاوتزر 2000.

من جهته، أعتبر الرئيس البولندي اندريه دودا أن روسيا تمثل خطراً على أوروبا. وفي تصريحات لصحيفة «فرانكفورتر الجماينه زونتاجس تسايتونغ» الألمانية اليوم الثلاثاء، قال دودا «إذا لم تصمد أوكرانيا في مقاومتها البطولية للخطط الإمبريالية (للرئيس الروسي فلاديمير لبوتين)، ستصبح بولندا ودول البلطيق مهددة بشكل مباشر بتوسيع جديد لنطاق النفوذ الروسي إلى وسط أوروبا».

وكشف دودا، أن بلاده أهدت أوكرانيا 260 دبابة قديمة طراز «تي72-» سوفيتية الصنع، مشيراً إلى أن هناك فجوة حدثت داخل القوات المسلحة البولندية جراء ذلك وقال إن هذه الفجوة يتعين سدها عبر شراء دبابات جديدة.

وأوضح دودا، أن بلاده تأمل في توريد دبابات ليوبارد الألمانية وذلك في إطار ما يعرف بعملية التبادل الدائري والتي لم تتم حتى الآن.

ويعني التبادل الدائري أن يقوم أعضاء في حلف شمال الأطلسي (ناتو) من دول شرق أوروبا بتوريد أسلحة سوفيتية الصنع إلى أوكرانيا، على أن تحصل هذه الدول في المقابل على أسلحة من ألمانيا لتعويضها عن الأسلحة التي أرسلتها إلى أوكرانيا.

وتشعر وارسو بخيبة أمل حيال عملية التبادل الدائري مع الجانب الألماني وأعربت عن عدم رضاها عن العرض المقدم من ألمانيا لتعويضها عن المدرعات المقدمة لأوكرانيا إذ عرضت برلين توريد 20 دبابة فقط طراز «ليوبارد 2» اعتباراً من عام 2023.

من جهة أخرى اتهمت الولايات المتحدة روسيا باستخدام أكبر محطة للطاقة النووية في أوكرانيا «درعاً نووياً» من خلال نشر قوات هناك، مما يمنع القوات الأوكرانية من الرد على إطلاق النار ويهدد بخطر وقوع حادث نووي مروع.

وقال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين، إن الولايات المتحدة «قلقة للغاية» من أن محطة زابوريجيا للطاقة النووية، التي اُتهمت روسيا بإطلاق قذائف بالقرب منها بشكل خطير في مارس، أصبحت الآن قاعدة عسكرية روسية تُستخدم لإطلاق النار على القوات الأوكرانية القريبة.

وأضاف بلينكين للصحفيين بعد محادثات في الأمم المتحدة في نيويورك الإثنين، بشأن منع انتشار الأسلحة النووية «بالطبع لا يمكن للأوكرانيين الرد خشية وقوع حادث مروع يتعلق بالمحطة النووية».

وقال، إن تصرفات روسيا تجاوزت استخدام «درع بشري» واصفاً إياه بأنه «درع نووي».

وقال نائب وزير الخارجية الأوكراني ميكولا توتشيتسكي في محادثات نيويورك، «هناك حاجة إلى إجراءات قوية مشتركة لمنع وقوع كارثة نووية».

ودعا المجتمع الدولي إلى «إغلاق المجال الجوي» فوق محطات الطاقة النووية الأوكرانية بأنظمة دفاع جوي.

وتسبب الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير في نشوب أكبر صراع في أوروبا منذ الحرب العالمية الثانية مما أسفر عن مقتل الآلاف وتشريد الملايين وحول أجزاء كبيرة من أوكرانيا إلى أنقاض.

وتسببت الحرب أيضاً في أزمة غذاء عالمية إذ تنتج روسيا وأوكرانيا حوالي ثلث القمح العالمي، في حين تسببت العقوبات الغربية على روسيا، وهي مزود رئيسي للطاقة إلى أوروبا، في أزمة طاقة عالمية.

كما أعلنت الولايات المتحدة الإثنين، أنها سترسل أسلحة جديدة بقيمة 550 مليون دولار للقوات الأوكرانية التي تواجه الغزو الروسي، بينها ذخائر لقاذفات الصواريخ التي تزداد أهمية في النزاع.

وأكد المتحدث باسم البيت الأبيض جون كيربي للصحافة أن هذه المساعدة ستتضمن خصوصاً «مزيدا من الذخائر لمنظومات هيمارس».

وبذلك ترتفع القيمة الإجمالية للمساعدة العسكرية الأمريكية المقدّمة لأوكرانيا منذ أن تسلّم الرئيس الأمريكي جو بايدن مهامه، إلى أكثر من ثمانية مليارات دولار، وفق المتحدث.

من جهة أخرى كشف جيوم فاليت فالا رئيس قسم الاستخبارات والتصدي للعمليات المالية السرية بوزارة المالية الفرنسية، إن بلاده جمدت أصولاً روسية بقيمة 1.2 مليار يورو.

وأشار جيوم إلى أن التجميد لا يشمل أصول البنك المركزي الروسي التي تم تجميدها قبل ذلك.

وأضاف المسؤول الفرنسي في حديث صحافي، نقلت وكالة نوفوستي الروسية مقتطفات منه اليوم الإثنين، أن هذا التجميد شمل أصولاً مالية وغير مالية.

وفي نهاية مارس ، جمدت فرنسا أصول البنك المركزي الروسي بمبلغ 22 مليار يورو.

وفي وقت سابق، قال المفوض الأوروبي للشؤون العدلية ديدييه رايندرز إنه تم تجميد 13.8 مليار يورو من الأصول الروسية في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك 12.6 مليار في ست دول في الاتحاد الأوروبي.

ووفقاً للمفوض الأوروبي، لا تبذل كل دول الاتحاد جهوداً كافية لتجميد الأصول التي وقعت تحت طائلة العقوبات، بحسب ما ذكرته وكالة نوفوستي.

من جانب آخر أعلنت روسيا الاثنين فرض عقوبات على 39 بريطانياً من سياسيين ومسؤولين ورجال أعمال وصحفيين ومنعهم من دخول روسيا لدعمهم «شيطنة» البلاد.

ومن بين المستهدفين زعيم حزب العمال المعارض كير ستارمر ورئيس الوزراء الأسبق ديفيد كاميرون ومقدمو البرامج البارزون بيرس مورجان وروبرت بيستون وهو إدواردز.

وتنضم هذه الأسماء إلى أكثر من 200 بريطاني آخرين فرضت روسيا حظرا عليهم بالفعل، ومن بينهم معظم السياسيين البريطانيين البارزين.

يعد حظر السفر، الذي يتماشى مع قرارات مماثلة فرضتها روسيا على الدول الغربية الأخرى التي فرضت عليها عقوبات بسبب غزوها لأوكرانيا، إجراء رمزياً إلى حد كبير نظرا لأن العلاقات بالفعل في أدنى مستوياتها ومن المستبعد أن يكون أي من المستهدفين يعتزم زيارة روسيا.

ومع هذا، قالت وزارة الخارجية الروسية إنها ستواصل إضافة المزيد إلى القائمة.

وأضافت في بيان «بالنظر إلى حملة لندن المدمرة للمضي في العقوبات بذرائع غير معقولة وسخيفة، سيستمر العمل على توسيع قائمة الحظر الروسية».

وعلى نحو منفصل، قال مكتب المدعي العام الروسي إنه أعلن أن مؤسسة كالفيرت 22، وهي منظمة غير ربحية مقرها لندن، «منظمة غير مرغوب فيها».

وأفاد في بيان «ثبت أن نشاطها يشكل تهديداً لأسس النظام الدستوري وأمن روسيا الاتحادية».

ولم يرد أي تعليق فوري من المنظمة، التي تأسست في عام 2009 على يد الاقتصادية الروسية المولد نونا ماتيركوفا، وتركز على الفنون والثقافة في روسيا وشرق أوروبا.

أسلحة روسية

أوكرانيا تتعرض لقصف المدفعية الروسية